

## سعد الدين: أزمة البوتجاز سببها الإدارة الفاشلة للحكومة.. والأنبوبة وصلت لـ ١٠٠ جنيه.. يجب إغراق السوق فور وصول المستورد" .. والابتعاد عن نظام الحصص للخروج من الأزمة"

الأحد ١١-٠٩-٢٠١٦ | ٥١:٠٢ م



الدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي  
ايمان عريف

قال الدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي ورئيس جمعية مستثمري الغاز ونائب رئيس  
غرفة التعدين باتحاد الصناعات في تصريحات خاصة لـ "البوابة": إن أزمة البوتجاز التي  
نشدها خلال هذه الأيام يعود سببها إلى الإدارة الخاطئة للدولة والتي تسببت في أن وصل سعر  
الأنبوبة في بعض المناطق إلى ١٠٠ جنيه وذلك بسبب " قلة الغاز " والذي يعود لتأخر المورد  
عن التوريد بسبب تأخر مراكب الغاز، ونتيجة لهذا حدثت الأزمة، وقال سعد أننا ننتج في مصر  
٥٠% من استهلاك غاز البوتجاز ونستورد ٥٠% فإذا حدث تأخر في التوريد يصبح المصنع  
يعمل بنصف الطاقة ويورد نصف الطاقة للموزعين، ومن هنا تحدث الأزمة، ويستغل الموزع  
. الموضوع ويتاجر ببيع الأنبوبة بسعر السوق السوداء. وهو ما حدث هذه الأيام



الدكتور محمد سعد الدين الخبير الاقتصادي

وأضاف أننا حذرنا من هذا الأمر من قبل، وذكر أنه منذ أربع سنوات اقترحت أننا نحن كقطاع خاص أن نقوم بتحميل مخازن استيراتيجية تستوعب ٥٠ ألف طن ليتم تخزين الغاز بها وعند حدوث أزمة تبدأ الدولة السحب من المخزون، ولكن رفضت الدولة هذا الحل ولم تقم هي كدولة بالتخزين الا في مخازن صغيرة لا تكفي في الأزمات. وعند تأخر المراكب التي تشحن الغاز المستورد اتكشف التقصير، ومازالت الإدارة كما هي، وقد حدثت نفس الأزمة في الشتاء الماضي، والمهندس شريف إسماعيل رئيس الوزراء يعلم هذا تماما

وقال سعد الدين إن حل الأزمة الحالية بسيط جدا، وهو عند وصول مراكب غاز البوتاجاز المتأخرة " غرق السوق " بما يزيد عن حاجتها، لأنه ببساطة البوتاجاز لا يمكن تخزينه بعد التعبئة، فالأنابيب الفارغة في السوق تملأ وتغرق السوق، وبمجرد أن تحصل كل أسرة على احتياجاتها لن يستطيع الموزع التخزين، وسيعود السوق للوضع الطبيعي، ولكن للأسف ما يحدث هو أن يحصل المورد على الحصصة المقررة له فقط سيتم بيعها سريعا لأن السوق محتاج، "وتظل الدائرة شغالة" لكن إذا قامت الدولة بعملية الإغراق ٣ لمدة أيام ستنتهي الأزمة تماما

ولفت سعد عن دعم البوتاجاز أن الأنبوية تدعم سنويا من ٤ إلى ٥ مليارات جنيه، إلى ما يقرب من ٢٠ مليون أسرة، فإذا افترضنا مثلا أن الأنبوية تباع بـ ٢٠ جنيه وتدعم أيضا بـ ٢٠ جنيه أي أن الدولة تدعم الأنبوية بـ ٤٠٠ مليون جنيه شهريا بما يعادل ٥ مليارات جنيه سنويا، وإذا تم إعادة توزيع الأنبوية بطريقة مختلفة عن طريق الرقم القومي سيحصل كل فرد على الكمية التي يحتاجها دون معاناه. إضافة إلى عدم استغلاله من الباعة الجائلين أو الموزعين

"وأضاف سعد أن البيروقراطية الحكومية في تطوير مصانع الغاز تسبب في "إهلاك المصانع فمثلا أنا كشركة حصلت على مصنع تعبئة غاز بالأقصر منذ عشر سنوات، وكان مفترض أن نص العقد المتفق عليه" أقوم بتطويره بعد عام من استلامه ويتم تحويله إلى مصنع إلكتروني وللأسف شركة "بتروجاز" رفضت التطوير لأنه كان متفق أنه بعد التطوير يتم رفع العمولة قليلا، لذلك لجأت إلى لجنة فض المنازعات للبت في عملية التطوير وحصلنا على حكم لصالحنا بالتطوير تنفيذا للعقد منذ خمس سنوات، ولم ينفذ حتى اليوم، وبالتالي لا أستطيع تطوير المصنع ولا المعدات ومش عارف أشتغل،

وأصبحت المعدات متهاكة حتى جاء الدفاع المدني وأصدر قرار بإيقاف المصنع بسبب أن المصنع أصبح داخل الكتلة السكنية، وحتى اليوم مازالت المشكلة قائمة، ونوة أن الشركة طالبت منذ عامين الحصول على قطعة أرض بالمنطقة الصناعية بمحافظة الأقصر لإقامة مصنع جديد، علما بأن هناك منطقتين صناعيتين في محافظة الأقصر لم يقام عليها مصنع واحد حتى اليوم، ومتاهات من البيروقراطية، وهناك حالات مماثلة مع شركات أخرى تعمل وتشارك الحكومة، وللأسف شركة "بتروجاز" تمنح المصانع التابعة لها بكامل حصتها، وللأسف تصرف للقطاع الخاص بنصف طاقة فقط

وتابع سعد أنه للأسف المصانع التابعة للدولة يتكلف ٦٠٠ جنيه من أجور لمصروفات ونقل وكهرباء ومياه وغيره للطن الواحد، في حين أن الشركات الخاصة تكلف الطن من نفس المصروفات ١٢٠ جنيه فقط، وهذا يعود بسبب الإدارة الفاشلة للحكومة في المصانع التابعة للدولة